

مركز الأمن القومي: قضية خاشقجي أصعب وأخطر تحدٍ للعلاقات السعودية الأمريكية وستُلقي بظلالها على إسرائيل وأكّدت عميق عدم استقرار النظام الحاكم بالرياض وتهوّر بن سلمان

الناصرة - "رأي اليوم" - من زهير أندادوس:

على الرغم من عدم تطرق إسرائيل الرسمية لتأثيرات وتداعيات احتفال تنحية ولـ" العهد السعودي" ، الأمير محمد بن سلمان، من منصبه، بسبب شبهات حول تورطه في قتل الإعلامي "السعدي" المعارض، جمال خاشقجي، إلا أنّ الخبراء والمحلّلين والمستشرقين الإسرائيليين عبدوا عن خشيتهم العميقه من أنّ اختفاء بن سلمان عن المشهد السياسي في المملكة والمنطقة سيُلقي بظلاله السلبية على العلاقات السرية بين تل أبيب والرياض، مُشدّدين في الوقت عينه على أنّ الأمير الشاب هو الذي قاد عملية تطوير العلاقات بين البلدين، ورأى كما في تل أبيب تماماً، أنّ العدو الرئيسي في الشرق الأوسط يكمن في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وفي هذا السياق، رأت دراسة جديدة صادرة عن مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، التابع لجامعة تل أبيب، رأى أنّ قضية خاشقجي هي بمثابة تحذير لاستقرار المملكة السعودية، ومن الناحية الأخرى للعلاقات الإستراتيجية بين الرياض وتل أبيب، وتابعت قائلة إنّ القضية، التي ما زالت بعيدة عن خطّ النهاية، وضفت التحدي الأكبر للعلاقات بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية منذ عمليات الحادي عشر من شهر أيلول (سبتمبر) من العام 2001، لافتة في الوقت عينه إلى أنّ ردّ الفعل الأمريكي يؤكّد على وجود بليلة داخل إدارة الرئيس دونالد ترامب، التي تفهم أنّ تصرفات السعودية في قضية خاشقجي لا يمكن أن تمرّ مرّ الكرام، أيًّا بدون عقوبات، ولكن من الناحية الثانية، فإنّ واشنطن التي ترى في المملكة العمود الفقري لسياستها في منطقة الشرق الأوسط، من الصعب عليها الاعتراف بفشل التعويل على السعودية في الحرب الضروس ضد إيران، على حدّ تعبير الدراسة.

وتابعت الدراسة قائلة إنّ التطورات الأخيرة في قضية الإعلامي خاشقجي تزيد من عدم الاستقرار

الداخليّ الذي يُميّز العائلة المالكة في السعودية منذ زمنٍ طويلاً، وذلك على خلفية السياسات العدوانية التي ينتهجها ولـي العهد الأمير محمد بن سلمان، مُضيفةً أنّ عدم الهدوء داخل العائلة المالكة سيُلقي بظلاله السلبية على علاقات الرياض مع واشنطن، وعدم استقرار العلاقات بين السعودية وأمريكا، شدّدت الدراسة، سيكون لها الآثار السلبية جدّاً على إسرائيل، التي ترى بالمملكة شريكًا عمليّاً من أجل تطوير مشاريع سياسيةٍ وأخرى مُشتركةٍ بين الدولتين، كما أكّدت الدراسة. إلى ذلك، نقل مُحلّل الشؤون الأمنية في صحيفة (معاريف) العبرية، يوسي ميلمان، عن مصادر أمنيةٍ، وصفها بأنّها واسعة الاطلاع في تل أبيب، نقل عنها قوله إنّ الحلف بين إسرائيل والدول العربية يرتقي درجةً، لافتاً إلى أنّه من اتصالاتِ سريةٍ في الغرف المغلقة إلى ما هو أكثر علنيةً وانكشفاً، وإنْ كان لا يزال يُدار برعاية منتدياتِ دوليةٍ أوًّا على هوا مشهاً، بحسب تعبير المصادر. وتبعاً لأنّه في الأسبوع الماضي، اجتمع رئيس الأركان الإسرائيليّ غادي آيزنکوت بنظيره السعودي فهد بن حامد الرويل في واشنطن، حيثُ عُقد اللقاء على هامش مؤتمر لعشرين رؤساء الأركان من أرجاء العالم، وقد رفض الناطق العسكري الإسرائيليّ التعقيب على الخبر.

ولفت إلى أنّه في الشهر الماضي، شارك وخطب رئيس الموساد يوسي كوهن في مؤتمر دوليٍّ في نيويورك بحضور وزير الخارجية السعودي عادل الجبير ودبلوماسيين كبار من الإمارات والبحرين واليمن، ولا يُستبعد أن يكون قد استغل زيارته لعقد لقاءاتٍ سريةٍ مع مندوبيين عرب، مُوضحاً أنّه بين هذا وذاك يتبيّن أنّ إسرائيل تُواصل المشاركة في قوّةٍ خاصةٍ تعمل في الأردن، يتقاسم أعضاؤها المعلومات الاستخبارية ويشاركون في المجال العسكريّ، كما أفادت المجلة الفرنسية "انتلigenس اون لاين".

وشدّدت المصادر التي اعتمدت عليها المُحلّل على أنّه يُمكن التقدير بأنّ آيزنکوت التقى إضافةً إلى رئيس الأركان السعوديّ نظراً عرب آخرين، وبالتالي من مصر والأردن، لكنَّ رئيس الأركان لا يحتاج إلى منتدياتِ دوليةٍ برعاية الجيش الأمريكيّ أوًّا الناتو كي يلتقي مع نظائره من الدول العربية، مُشيرًةً إلى أنّه من غير المستبعد أنّه في الـ46 شهرًا من ولاته التقى مع قسم منهم، إنْ لم يكن معهم كلهم، وهذه اللقاءات هي تعبير آخر عن التعاون، الذي يتمّ بين إسرائيل والدول العربية، بحسب المصادر.

واختتم المُحلّل قائلاً، اعتمادًا على مصادره الأمنية في تل أبيب، إنّه لا حاجة للانفعال، فلقاءات كبار مسؤولي المؤسسة الأمنية مع نظائرهم العرب هي ذات هدف ومصلحة: الصراع ضد إيران، باستثناء الأردن ومصر اللتين تجمعهما اتفاقيات سلام مع إسرائيل، طالما لم يطرأ تقدّم على المستوى الفلسطينيّ، فاللقاءات هذه وغيرها ستبقى محدودة ولن ترتفع إلى السطح بشكلٍ علنيٍّ، ومن السابق لأوانه أن يُخطط الإسرائيليون للسفر إلى الرياض، البحرين، أبو ظبي أوًّا دبي، إلا إذا كانوا تجار سلاحٍ أو خباء في السايبر وأمن الوطن.

